



في رده على سؤال للنائب عبدالكريم الكندري الجراح: 9647 رخصة قيادة لسيارات الأجرة الجواله

سلطان العبدان



د.عبدالكريم الكندري



الشيخ خالد الجراح

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: إن عدد السائقين الذين يحملون تصاريح أجرة جواله سارية حتى 28 مارس 2017 بلغ 9647. جاء ذلك في رد الوزير عبدالكريم الكندري، وأضاف أن القرار الوزاري رقم 182 لسنة 2004 بشأن سيارات الأجرة الجواله في مادته الرابعة شروط الحصول على تصريح قيادة سيارة أجرة جواله على النحو التالي:

- 1 - أن يكون كويتيًا ويجوز استثناء مدير عام الإدارة العامة لتراخيص المرور عند الضرورة إصدار تصريح قيادة سيارة أجرة جواله لغير الكويتي الذي يعمل بشركة أو مؤسسة تجارية معتمدة وتنتهي صلاحية هذا التصريح إذا ترك السائق العمل لدى الشركة أو المؤسسة التي صدر التصريح له أثناء العمل بها، ويجب ألا يقل عدد السائقين الكويتيين

- 5 - أن يكون حاصلًا على الشهادة المتوسطة على الأقل أو ما يعادلها.
- 6 - أن يكون ملماً باللغة العربية والإنجليزية محادثة.
- 7 - أن يكون متفرغاً لهذه المهنة.
- 8 - يجدد التصريح سنوياً. وأشار الخالد إلى أن الوزارة تقوم بالرقابة والتفتيش على شركات ومؤسسات الأجرة بجميع أنواعها لإحكام الرقابة عليها وضمان التزامها بأحكام قانون المرور والألحقة التنفيذية، وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات ضمن الحلول التي وضعتها الوزارة للتخفيف من ظاهرة الازدحام المروري.

اجتمع مع نائب رئيس صندوق النقد الدولي وعدد من خبراء البنك الدولي في واشنطن الغانم ناقش آليات معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي



الغانم والوفد المرافق لدى اجتماعهم مع نائب رئيس صندوق النقد الدولي تاو زانك أمس



رئيس مجلس الأمة مرزوق عبدالمجيد مع نائب رئيس صندوق النقد الدولي تاو زانك

اجتمع مع نائب رئيس مجلس الأمة مرزوق عبدالمجيد والوفد المرافق امس ويستمر لمدة يومين. كما عقد الغانم والوفد المرافق الاجتماعات مع نائب رئيس صندوق النقد الدولي تاو زانك وذلك في مقر الصندوق في واشنطن. وتم خلال الاجتماع مناقشة التقرير السنوي الصادر من قبل الصندوق حول الكويت والجوانب المتعلقة بخطوات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الكويت. وأكد الجانبان خلال الاجتماع أهمية التعاون القائم على مبدأ الشراكة بين الصندوق والحكومة الكويتية بما يصب في استشراف سبل رفع أداء الاقتصاد الكويتي. حضر الاجتماع أعضاء الوفد عبدالوهاب الباطين وصلاح خورشيد وصلاح الهاشم وناصر السويط. يذكر أن الغانم والوفد المرافق شارك في المؤتمر البرلماني العالمي الذي ينظمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث بدأ أعماله في واشنطن امس ويستمر لمدة يومين. كما عقد الغانم والوفد المرافق الاجتماعات مع عدد من خبراء الطاقة والاقتصاد في البنك الدولي وذلك على هامش فعاليات المؤتمر البرلماني العالمي الذي ينظمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن. وتطرق الاجتماع إلى الآليات الأنسب لمعالجة بعض الاختلالات الهيكلية في أداء الاقتصاد الكويتي ومنها القضايا المرتبطة بالطاقة وتعزيز الحوكمة والشفافية واعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في بنية الاقتصاد الكويتي. حضر الاجتماع أعضاء الوفد المرافق للغانم وهم النواب صلاح خورشيد وصلاح الهاشم وناصر السويط وعبدالوهاب الباطين إضافة إلى سفيرنا لدى واشنطن الشيخ سالم الصباح وعميد مجلس إدارة البنك الدولي د.ميرزا حسن.

الخضير يستعجل مقترحي زيادة علاوة الأبناء وضم ربات المنازل إلى مشروع «عافية»



حمود الخضير

دعا النائب د.حمود الخضير إلى الإسراع في إقرار الاقتراحات بقوانين المتعلقة بإضافة ربات المنازل إلى التأمين الصحي للمتقاعدتين وجعل بطاقة «عافية» تطلبن بالاستعجال في السماح لهن بالعلاج في المستشفيات الخاصة حالهن حال المتقاعدتين من مؤسسات الدولة ووزاراتها. وقال الخضير في تصريح صحافي إن هذا المقترح تمت الموافقة عليه في اللجنة

الصحية ولم يدرج حتى الآن على جدول الأعمال، مستغنياً تأخير تلك القوانين المهمة التي ستخفف عن ربات المنازل حدة الازدحام في المستشفيات الحكومية. وطالب بالاستعجال في مناقشة مقترحه الخاص بزيادة علاوة الأبناء إلى 75 ديناراً بدلاً من العلاوة الحالية، خاصة أن العلاوة السابقة مضي عليها سنوات عدة دون النظر فيها، مؤكداً مسؤولية الحكومة في ذلك.

ناقشت ميزانيتي هيئتي المعلومات المدنية والشراكة مع القطاع الخاص «الميزانيات»: الدولة تشتري الطاقة الكهربائية من محطة الزور بـ 26 مليون دينار والقيمة الإيجارية للأرض 138 ألفاً

محلل بيانات وهي ذات المخدذ التي شابت التعاقدات السابقة كوجود تخصصات (مساج، زراعة وغيرها) ولا علاقة لها بوظيفة مدخلي البيانات. وأكد عبد الصمد ضرورة أن تعيد وزارة المالية النظر في تنامي مصروفات طبع البطاقات المدنية والتي وصلت في السنوات الخمس الماضية إلى ما يقارب 19 مليون دينار والتحقق من صحة استحقاقها. وبين أن الخلاف بشأن عرض عدد من تعاقدات شركة المشروعات السياحية على اللجنة العليا للهيئة بصورة غير سليمة وفق رأي الديوان رغم تقديمه أدلة قانونية تؤكد صحة رأيه كما أن الرأي ذاته لإدارة الفتوى والتشريع. وشدد عبد الصمد على ضرورة إدارة أملاك الدولة بصورة مثلى تعزيزاً للإيرادات غير النفطية. وقال إنه وفقاً للتقرير السنوي للهيئة، فقد تم زيادة القيمة الإيجارية لخلاصة عقود متعلقة بعقار مسلخ محافظة الجهراء والأحمدي

الأمر الواقع لإدراج الاعتمادات في مشروع الميزانية دون أن تستوفي المناقشة والدراسة، مما يستوجب إجراء تحقيق من قبل الوزير وديوان المحاسبة ووزارة المالية. وطالب عبد الصمد بالوقوف على حقيقة هذا التصرف المخالف للقانون وإصرار الهيئة على تفسير ما حدث وفق منظورها الخاص بما يتعارض مع ضوابط الجهات الرقابية. وأشار عبد الصمد إلى أن إجابات الهيئة لم تكن مقنعة ولا مبررة في هذه الملاحظة وغيرها من الملاحظات. وطالب عبد الصمد أيضاً بضرورة إحلال العقد المتبقي للهيئة مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لوظيفة مدخلي بيانات واستبدالها بوظائف للكويتيين. وبين أن الجهات الرقابية ما زالت تؤكد وجود بعض العاملين غير الكويتيين في تلك العقود بتخصصات غير متوافقة مع العقد المبرم. وأشار إلى أنه على سبيل المثال يوجد تخصص (فني صحي) لوظيفة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانيتي الهيئة العامة للمعلومات المدنية وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنها. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إنه وفق إفادة ديوان المحاسبة فإن هيئة المعلومات المدنية غير جادة في تسوية الملاحظات المسجلة عليها، كما أن تعامل الهيئة مع الجهات الرقابية لم يكن سليماً. وأضاف أن الهيئة أوضحت أنه تم تزويد الجهات الرقابية بالمستندات رغم تأكيد الجهات الرقابية للجنة بعدم تسلمها، كما قامت الهيئة بنشر بعض العقود من دون عرض على جهاز المراقبين الماليين ونشرها لاحقاً باتهام سقطت منها. وأوضح عبد الصمد أن اللجنة اعترضت بشدة على



عدنان عبدالصمد

قيام الهيئة بارتباطها بتعاقدات تصل قيمتها إلى 7 ملايين دينار تخص ميزانية السنة المالية الجديدة، رغم أنها لم تقر بعد من قبل مجلس الأمة. وكشف عن أن الهيئة قامت بتزويد لجنة المناقصات المركزية ببيانات مالية غير صحيحة تفيد بتوافر الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقدات المراد الارتباط بها رغم تأكيد وزارة المالية على عدم وجودها أصلاً. وأشار إلى أن الهيئة وضعت وزارة المالية أمام

6 نواب لتكليف «التشريعية» بالتحقيق في تزوير الجنسية

خلال تلك الفترة، وأن العدد يصل إلى مئات الآلاف من المزمورين وخاصة بعد سنة 2014 وهذه المعلومة لو صحت فستعتبر كارثة وجريمة كبرى. لذا يرجى تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالتحقيق بوجود هذا العدد المذكور من المزمورين خلال السنوات الأخيرة الماضية حسبما ورد في محاضر جلسة 11 أبريل 2017.

تقدم 6 نواب بطلب تكليف اللجنة التشريعية بالتحقيق في الجناسي المزورة خلال السنوات الأخيرة، ونص الطلب على: أثار عدد من الزملاء النواب خلال مناقشة قانون المحكمة الإدارية عن زيادات وقفزات في عدد المواطنين بشكل غير طبيعي خلال السنوات الخمس الأخيرة. وأشار البعض إلى أن هناك تزويراً حصل في التجنيس عن طريق النصب والاحتتيال

بمقتضى ما يقارب 138 ألف دينار في حين أن الدولة تشتري الطاقة الكهربائية لخلاصة عقود متعلقة بعقار مسلخ محافظة الجهراء والأحمدي

مشركا الكهنة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

عبد السلام مقبول أحمد الهادي

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

شقيقه

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه الرجعون

«الظواهر السلبية» تستعجل «لائحة منع التدخين»

في الأماكن العامة. وأوضح أن اللجنة بحثت تحديد مواعيد المقاهي بما لا يقلق راحة الناس ويؤدي إلى كثرة الجرائم في الفترة المتأخرة من الليل والأكثر من أماكن سكنية. وأشار إلى أن اللجنة أكدت أهمية متابعة تنفيذ المقاهي لشروط الكائنات بحيث تكون مغلقة بنسبة 50٪ حتى لا تتحول لأماكن تستغل في القيام بأعمال منافية للأداب، وأنه لم يتم التطرق إلى الفصل بين

أوصت لجنة دراسة الظواهر السلبية بضرورة إسراع المجلس البلدي في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون منع التدخين في الأماكن العامة وتحديد الأماكن والشروط الخاصة بالتدخين في المقاهي والمطاعم. وقال عضو اللجنة النائب د.وليد الطبطبائي إن الكويت ملزمة باتفاقية دولية لتحديد أماكن التدخين ومن ثم ينبغي على الجهات المعنية تحديد مكان للمدخنين

الجنسين داخل المقاهي. وكشف الطبطبائي عن مناقشة اللجنة في اجتماعها الأخير إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات لتكون مظلة لتنظيم العمل للحد من انتشار المخدرات وخصوصاً في المدارس وبين النشء وداخل السجن، وتناقش التوعية من المخدرات. من جانب آخر، قال د.وليد الطبطبائي إن الحكومة ترفض إعادة أسعار البنزين لما كانت عليه في السابق، وأنه سيسعى لاستئصال اقتراح



وليد الطبطبائي

السبيعي: نرفض مناقشة استجوابي المبارك في جلسة سرية

حذر النائب الحميدي السبيعي بعض الوزراء من التهاون في الرد على الأسئلة البرلمانية، مؤكداً من جهة أخرى دعمه مناقشة علنية لاستجوابي رئيس الوزراء ورفضه أي معالجة أخرى تحصل دون صعود المنصة. وقال السبيعي في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إنه حريص على تقديم التعاون باعتبار أن الجميع في قارب واحد، مشيراً إلى أن عدم تعاون بعض الوزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية سيدفعه إلى اتخاذ موقف جاد تجاههم. وأفاد في هذا الصدد بأنه وجه سؤالاً إلى وزير الصحة عن وفاة شاب من غير محددى الجنسية نتيجة خطأ طبي، مشيراً إلى أنه سيستمر

في متابعة تلك القضية لمعرفة الإجراءات التي اتخذت من وزارتي الصحة والداخلية. وأوضح أن وزير الأشغال بدوره طلب مهلة إضافية لمدة 3 أسابيع لإعداد تقرير حول قضية غرق عدد من المناطق نتيجة هطول الأمطار بعد انقضاء مهلة الأسبوعين التي حددتها. وطالب السبيعي وزير التربية بالإجابة عما وجهه له بشأن التعليم العام والتطبيقي وتعديل مكان الخلل، محذراً من عدم تدارك الأخطاء في «الوجه من الوجهة أبيض»، وأشار إلى أن الوزير رد على بعض الأسئلة البرلمانية ولكن كانت بعض الإجابات منقوصة، وهناك تعمد في إخفاء بعض الإجابات الأخرى، وأنه لا يدري إن

وقف نشاط وإخلاء مسؤولية شركة الطوع للمعاهد الصحية ذ.م.م. تعلن شركة شركة الطوع للمعاهد الصحية ذ.م.م. عن وقف نشاطها التجاري بجميع فروع نادي كيرفز بالكويت والشركة تخلي مسؤوليتها عن أي تعامل مع الغير بعد هذا التاريخ